في أول أيام ملتقى الاستثمار السياحي لعام ٢٠٢٢.. فرص وتسهيلات استثمارية وزوار عرب

عرنوس: هدف الملتقى تحقيق الجدوى الاقتصادية لاستثمار الأصول والمباني العائدة لمؤسسات الدولة

مرتيني لـ«الوطن»: نضع خريطة الطريق أمام المستثمر السوري والعربي والأجنبي

عبد الهادي شباط - جلنار العلي

افتتح رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس صباح أمس ملتقى الاستثمار السياحي لعام ٢٠٢٢ الذي يعقد بالتعاون بين وزارة السياحة وهيئة الاستثمار السورية، وأكد خلال كلمة له بعد افتتاح معرضين مصورين للمشاريع المطروحة للاستثمار في عدد من المحافظات، وعرض فيلمين، أحدهما خاص بملتقى الاستثمار السياحي ٢٠٢٢، وآخر لهيئة الاستثمار السورية عن المواقع السياحية المطروحة للاستثمار، أن هذا الملتقى يعقد وفق رؤية استثمارية بناءة وتعاون مثمر بين وزارة السياحة وهيئة الاستثمار السورية، ويهدف إلى تحقيق الجدوى الاقتصادية المثلى لاستثمار الأصول والمباني العائدة للهيئات العامة والنقابات المهنية والمنظمات الشعبية وإعادة العمل بالمشاريع السياحية التي تعطلت قسراً بسبب الإرهاب، لافتاً إلى أن الاقتصاد السوري بقي صامداً وقادراً على استيعاب الصدمات والتعامل معها والأستجابة للمتغيرات الطارئة بمرونة رغم كل الضرر الذي لحق بالقواعد الاقتصادية والموارد الأساسية والعقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية، بفضل الجهود المشتركة من قبل الفريق الحكومي وقطاع الأعمال الوطني المنتج وصاحب الفكر الخلاق.

تطوير وتنمية السياحة

وأشار عرنوس إلى أن الحكومة تسعى لتطوير وتنمية الاستثمارات السياحية بما يحقق شروط الاستدامة لقطاع السياحة وتعزيز دوره التنموي وتأمين فرص العمل وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ الذي منح ميزات وإعفاءات كبيرة للمستثمرين في كل قطاعات الاستثمار الاقتصادية، معتبراً أن القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار تسهم بتعافي القطاعات الاقتصادية والخدمية بما فيها القطاع السياحي، مشيراً إلى أن وزارة السياحة منذ العام ٢٠١٧ أقامت ملتقيات الاستثمار السياحي التي كان من مخرجاتها التعاقد مع مستثمرين محليين قد تنفذ هذه المشاريع السياحية بمستويات تصنيفية مختلفة، حيث نتج عن هذه الملتقيات إنجاز وافتتاح منشآت سياحية نوعية، إضافة إلى التعاقد على عدد من المشاريع السياحية خارج ملتقيات الاستثمار السياحي ومعالجة أسباب تعثر عدد من المشاريع السياحية النوعية وإعادة انطلاق العمل فيها من جديد بوتيرة متسارعة.

قانون للمنشآت والعاملين

وفي سياق متصل، أشار عرنوس إلى أنه انطلاقاً من أهمية الأثر التنموي للقطاع السياحي صدر القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٢ الذي تضمن إلزام كل المنشآت السياحية بتشغيل عدد من العاملين من خريجي كليات السياحة والمعاهد والمدارس الفندقية ومراكز التدريب السياحي المرخصة بما يضمن بناء هذا القطاع وفق منهجية علمية وفنية تجعله يواكب أحدث مفردات الإدارة والخدمة على مستوى السياحة العالمية، مؤكداً حرص الحكومة على المشاركة في الفعاليات والمنتديات السياحية العالمية ولاسيما تلك المنضوية تحت مظلة منظمة السياحة العالمية.

شراكة كنوز للاستثمار

ونوه عرنوس بإيمان الحكومة بشراكتها مع القطاع الخاص وحرصها على إدارة هذه الشراكة بكل كفاءة للاستثمار الأمثل للموارد بشقيها العام والخاص، وبما يصل إلى المصلحة المشتركة من خلال الخدمات المشتركة أو توليد فرص عمل وتحريك العجلة الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الأخذ بالحسبان الظروف الواسع والخدمية بما فيها القطاع السياحي، مشيراً إلى أن وزارة السياحة منذ العام ٢٠١٧ أقامت ملتقيات الاستثمار السياحي التي كان من مخرجاتها التعاقد مع مستثمرين محليين قد تنفذ هذه المشاريع السياحية بمستويات تصنيفية مختلفة، حيث نتج عن هذه الملتقيات إنجاز وافتتاح منشآت سياحية نوعية، إضافة للتعاقد على عدد من المشاريع السياحية خارج ملتقيات الاستثمار السياحي ومعالجة أسباب تعثر عدد من المشاريع السياحية النوعية وإعادة انطلاق العمل فيها من جديد بوتيرة متسارعة.

السياحة: نجحنا بإعادة ٢٨ مشروعاً للعمل

من جهته، قدّم وزير السياحة محمد رامي مرتيني في تصريح لـ«الوطن» إلى وجود مشاريع خاصة كانت ناجحة وتعمل آلاف الأسر، تعطلت وتضررت بسبب الإرهاب، لذا عمدت الحكومة اليوم إلى مد يدها للمستثمرين كجزء من الدعم الحكومي، لعرض مشاريعهم للاستثمار أو المشاركة أو التأجير من دون مقابل وتدخل إلا ضمن الشروط القانونية المتبعة في الملكية والحيازات، لافتاً إلى أن الوزارة تضع خريطة الطريق أمام المستثمر السوري أو العربي والأجنبي، كاشفاً أن هناك وفق رؤية واضحة ومدروس تام، إضافة إلى قائمة المشاريع التي ستعمل وزارة السياحة على استكمال ملفاتها ومتطلبات عقدها للاستثمار والإعلان عن وفاتر الشروط والإعلان عن استدراج عروض لاستثمارها خارج الملتقى، كما سيعرض الملتقى مشاريع التعاقد عليه ماه، لافتاً إلى أن التوازن العقدي اليوم سيؤدي إلى مداخيل جديدة للموازنة العامة تصل إلى أكثر من ٢٥ مليار ليرة سنوياً عند وضع هذه المشاريع في الخدمة.

وكشف مرتيني أنه سيتم بعد الملتقى وضع الحجر الأساس لمشروعين في الحجاز إضافة إلى مشروع كراج حجز المرور القديم جانب فندق الفور سيزن الذي كان متوقفاً منذ عام ٢٠١٠ نتيجة مشكلات كثيرة، حيث سيصبح بدله بالحد الأدنى ٣.٧ مليارات ليرة في العام مع نسبة ١٦ بالمئة من الإيرادات تأخذها الوزارة، معتبراً أن ذلك يعد محفزاً كبيراً للمستثمرين للعمل وللجهات العامة لطرح استثماراتها.

كل الوزراء مخولون بالإجابة

وخلال الجلسة، أوضح وزير السياحة في رده على ملاحظة عن غياب وزراء (الطاقة والنفط والكهرباء) عن المؤتمر أنه تم توجيه الدعوات لـ وزراء وإ محافظين وأن من يحضر من الوزراء يمثل بقية الفريق الحكومي وكل وزير من الحاضرين في المؤتمر مخول بالإجابة عن تساؤلات المستثمرين والمشاركين ولا يمكن لكل الوزراء الحضور في المؤتمر بسبب العمل الحكومي الواسع.

وأجاب على سؤال آخر حول من يضمن أموال المستثمرين الراغبين في العمل بالبلد، أن الحكومة ومجلس النقد والتسليف تضمن هذه الأموال وأن الحكومة حريصة على أموال المستثمرين ومصلحتهم لأن ذلك يحقق مصلحة وطنية وأن نجاح أي فرصة استثمارية يسهم في تشجيع فرص جديدة على العمل وأن الحكومة جاهزة لحل أي مشكلة تصادف المستثمرين وليس بالضرورة الإعلان عن كل شيء يقدم.

الاقتصاد: الاستثمارات في بقية القطاعات قائمة

أما وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل فقد بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الاستثمار في سورية يعد فرصة ربحية إضافة إلى كونه يقدم منتجاً أو خدمة، مشيراً إلى أن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية قائم، والدليل على ذلك أن عدد المشاريع التي حصلت على إجازة استثمار وفق قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ بلغ ٤٧ مشروعاً حتى اليوم، وهي في قطاعات مختلفة منها القطاع الصناعي والزراعي والسياحي والطاقات المتجددة، مشيراً إلى أن الراغبين بالاستثمار لهم خلفيات متنوعة منهم أصحاب خبرة في الصناعة ومنهم في السياحة أو الزراعة وما إلى ذلك من مجالات تقوم الحكومة على تقديم مزايا مختلفة لها سواء على مستوى الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية أو التسهيلات الإدارية والجمركية التي تقدم التشجيع الإضافي لهذه المشاريع.

فرص عمل كثيرة

وتابع: «وتجد اليوم أن قطاع السياحة من المستثمرين غير جديين، حيث أعيد طرحها في ملتقيات الاستثمار السابقة وهناك ما تم التعاقد عليه ماه، لافتاً إلى التوازن العقدي اليوم سيؤدي إلى مداخيل جديدة للموازنة العامة تصل إلى أكثر من ٢٥ مليار ليرة سنوياً عند وضع هذه المشاريع في الخدمة.

وكشف مرتيني أنه سيتم بعد الملتقى وضع الحجر الأساس لمشروعين في الحجاز إضافة إلى مشروع كراج حجز المرور القديم جانب فندق الفور سيزن الذي كان متوقفاً منذ عام ٢٠١٠ نتيجة مشكلات كثيرة، حيث سيصبح بدله بالحد الأدنى ٣.٧ مليارات ليرة في العام مع نسبة ١٦ بالمئة من الإيرادات تأخذها الوزارة، معتبراً أن ذلك يعد محفزاً كبيراً للمستثمرين للعمل وللجهات العامة لطرح استثماراتها.

كل الوزراء مخولون بالإجابة

وخلال الجلسة، أوضح وزير السياحة في رده على ملاحظة عن غياب وزراء (الطاقة والنفط والكهرباء) عن المؤتمر أنه تم توجيه الدعوات لـ وزراء وإ محافظين وأن من يحضر من الوزراء يمثل بقية الفريق الحكومي وكل وزير من الحاضرين في المؤتمر مخول بالإجابة عن تساؤلات المستثمرين والمشاركين ولا يمكن لكل الوزراء الحضور في المؤتمر بسبب العمل الحكومي الواسع.

وأجاب على سؤال آخر حول من يضمن أموال المستثمرين الراغبين في العمل بالبلد، أن الحكومة ومجلس النقد والتسليف تضمن هذه الأموال وأن الحكومة حريصة على أموال المستثمرين ومصلحتهم لأن ذلك يحقق مصلحة وطنية وأن نجاح أي فرصة استثمارية يسهم في تشجيع فرص جديدة على العمل وأن الحكومة جاهزة لحل أي مشكلة تصادف المستثمرين وليس بالضرورة الإعلان عن كل شيء يقدم.

السياحة: نجحنا بإعادة ٢٨ مشروعاً للعمل

من جهته، قدّم وزير السياحة محمد رامي مرتيني في تصريح لـ«الوطن» إلى وجود مشاريع خاصة كانت ناجحة وتعمل آلاف الأسر، تعطلت وتضررت بسبب الإرهاب، لذا عمدت الحكومة اليوم إلى مد يدها للمستثمرين كجزء من الدعم الحكومي، لعرض مشاريعهم للاستثمار أو المشاركة أو التأجير من دون مقابل وتدخل إلا ضمن الشروط القانونية المتبعة في الملكية والحيازات، لافتاً إلى أن الوزارة تضع خريطة الطريق أمام المستثمر السوري أو العربي والأجنبي، كاشفاً أن هناك وفق رؤية واضحة ومدروس تام، إضافة إلى قائمة المشاريع التي ستعمل وزارة السياحة على استكمال ملفاتها ومتطلبات عقدها للاستثمار والإعلان عن وفاتر الشروط

• خليل لـ«الوطن»: قطاع السياحة يقدم فرص تشغيل كثيرة لكل المستويات العلمية

• ياغي لـ«الوطن»: الرسوم ١٨ قدم مروجة واسعة من التسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والضريبية

• جمعية الخبراء السياحيين العرب لـ«الوطن»: المستثمرون في الخارج ينظرون إلى سورية كفرصة استثمارية كبيرة

الإدارية

وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف، في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن أهمية هذا الملتقى من جهة فتح فرص استثمارية حقيقية بقطاع السياحة، لافتاً إلى أن الوزارة ستطرح خلال الملتقى أكثر من ٢١ موقعاً للاستثمار تعود ملكيتها لمجالس الوحدات الإدارية في أغلب المحافظات، متأملاً أن تكون نتائج هذا الملتقى إيجابية وتحقق فرص عمل.

النقل: مشاركتنا تكاملية مع السياحة

من جانبه بيّن وزير النقل زهير خزيم في تصريح لـ«الوطن» أن مشاركة وزارة النقل في الملتقى تكاملية مع وزارة السياحة من خلال المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي التي تملك مجموعة من العقارات وسط دمشق، حيث سيتم عرض مجموعة من المواقع الاستثمارية الواقعة على الشريط الحديدي ضمن الملتقى، ليتمكن المستثمرون من الاطلاع عليها ومعرفة شروطها، منوهاً بالتسهيلات المقدمة من قبل المديرية العامة للموانئ، إضافة إلى التعاون في منشآت مطار دمشق الدولي وفندق المطار، مشيراً إلى أهمية الملتقى الذي سيصير بين المستثمرين ورجال الأعمال والحكومة، والاطلاع على القوانين الأخيرة المتعلقة بالاستثمار وغيرها من الإجراءات الحكومية، واصفاً الملتقى بأنه فرصة خاصة أن الملتقيات السابقة خرجت بمجموعة من الاستثمارات لافت النور، حيث تم فيها إقرار مجمع تيرفانا السياحي وقد وضع حجر الأساس له يوم أمس، إضافة إلى فندق سميرأميس وهو في طور الانتهاء.

هيئة الاستثمار: قانون ١٨ حجر أساس البيئة الاستثمارية

بينما كشف مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب في تصريحه لـ«الوطن» أنه تم تشميل نحو ٤٧ مشروعاً بقيمة تريلون و٥٢٢ مليار ليرة على قانون الاستثمار رقم ١٨ وهناك ٧ مشروعات دخلت حيز الإنتاج و٩ مشروعات يتم فيها تركيب خطوط الإنتاج والآلات والتوقعات تقول إنها ستدخل حيز الإنتاج خلال فترة قريبة.

وأضاف أن قانون الاستثمار رقم ١٨ يعتبر حجر أساس لإيجاد بيئة استثمارية تنافسية والاستفادة من الخبرات التخصصية وتوسيع قاعدة الإنتاج وفرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي ما ينعكس إيجابا على تحفيز الأداء الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، حيث جاء في سياق الحركة الإصلاحية الاقتصادية لكونه محملاً بالحوافز والميزات والإعفاءات أكثر من أي وقت مضى ويقدم إعفاءات ومحفزات لعدة قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة والسياحة كما يمنح القانون الجهات العامة السلطة التقديرية لمنح التفويضات والصلاحيات من خلال النافذة الواحدة وبلزمها مدة ٣٠ يوماً لإصدار إجازة الاستثمار ما يسهم في تسهيل الإجراءات وتبسيط بيئة العمل وتخفيف الجهد على المستثمر وتكون هذه الإجازة بمنزلة الإذن لبدء المشروع ما يؤدي إلى تحفيز مضاعفة المشاريع الاستثمارية مستقبلاً.

محافظة دمشق: ثلاثة مشروعات جاهزة

محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي، أكد لـ«الوطن» أن الهدف من الملتقى تسليط الضوء على فرص الاستثمار، كما أنه يعد جسراً للتواصل بين المستثمرين وأصحاب الاستثمارات والعقارات الخاضعة للاستثمار، وهو رافد لخزينة الدولة وأحد محركات الاقتصاد الوطني ويفتح الآلاف من فرص العمل والتشغيل، كاشفاً أن محافظة دمشق ستشارك في الملتقى من خلال ثلاثة مشاريع جاهزة للاستثمار بشكل مباشر دون أن يكون هناك أي إشغالات بناء على دفاتر شروط معدة حسب قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، أولها مشروع في ضاحية الشام الجديدة بمساحة ٩٧ دونماً يتضمن فنادق سياحية ومنشآت إطعام وترفيهية والعديد من المميزات المرافقة، إضافة إلى فندق يقع في وسط مدينة دمشق في ساحة المحافظة بمستوى ٤ نجوم، إضافة إلى مطعم (أبوالنار) في دمشق القديمة.

رجال أعمال: المطلوب ضمانات وتسهيلات نقدية

رجل الأعمال السوري مضر الشيخ إبراهيم اعتبر في لقاء مع «الوطن» أنه قد قدم إلى الملتقى بكل شغف وبعض الطلاقة من المعيار الوطني بالدرجة الأولى، لافتاً إلى أن المستثمر تعنيه الفرصة الاستثمارية بشرطها وشروطها مثل الزراعة والصناعة والسياحة كما يمنح القانون الجهات العامة السلطة التقديرية لمنح التفويضات والصلاحيات من خلال النافذة الواحدة وبلزمها مدة ٣٠ يوماً لإصدار إجازة الاستثمار ما يسهم في تسهيل الإجراءات وتبسيط بيئة العمل وتخفيف الجهد على المستثمر وتكون هذه الإجازة بمنزلة الإذن لبدء المشروع ما يؤدي إلى تحفيز مضاعفة المشاريع الاستثمارية مستقبلاً.

محافظة دمشق: ثلاثة مشروعات جاهزة

محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي، أكد لـ«الوطن» أن الهدف من الملتقى تسليط الضوء على فرص الاستثمار، كما أنه يعد جسراً للتواصل بين المستثمرين وأصحاب الاستثمارات والعقارات الخاضعة للاستثمار، وهو رافد لخزينة الدولة وأحد محركات الاقتصاد الوطني ويفتح الآلاف من فرص العمل والتشغيل، كاشفاً أن محافظة دمشق ستشارك في الملتقى من خلال ثلاثة مشاريع جاهزة للاستثمار بشكل مباشر دون أن يكون هناك أي إشغالات بناء على دفاتر شروط معدة حسب قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، أولها مشروع في ضاحية الشام الجديدة بمساحة ٩٧ دونماً يتضمن فنادق سياحية ومنشآت إطعام وترفيهية والعديد من المميزات المرافقة، إضافة إلى فندق يقع في وسط مدينة دمشق في ساحة المحافظة بمستوى ٤ نجوم، إضافة إلى مطعم (أبوالنار) في دمشق القديمة.

رجال أعمال: المطلوب ضمانات وتسهيلات نقدية

رجل الأعمال السوري مضر الشيخ إبراهيم اعتبر في لقاء مع «الوطن» أنه قد قدم إلى الملتقى بكل شغف وبعض الطلاقة من المعيار الوطني بالدرجة الأولى، لافتاً إلى أن المستثمر فيما يخص القطع الأجنبي فلا يمكن أن تدفع التكاليف بالعملة الصعبة وأن تكون الإيرادات بالعملة المحلية وخاصة في ظل التضخم الخانق لأي مستثمر والذي يودي به إلى الهرب وعدم الولوج في سوق العمل، إذ يجب معالجة ذلك من خلال مزايا مقابل واجبات يقوم بها المستثمر.

المستثمر السوري معتز الدالاتي اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن الملتقى ضروري وبمثابة إحدى قواعد البيانات لدعم الاقتصاد الوطني لإعادة أعمار سورية لما للسياحة من دور كبير في التحولات الاقتصادية، كونها تعكس وجهاً أساسياً للاستقرار في سورية، وخاصة أن لسوريتنا تاريخاً طويلاً من الحضارات، ما يجعلها وجهة لجميع السياح في كل الظروف، ما سيرفع وتيرة الاهتمام من الدول الأخرى، مشيراً إلى بعض الصعوبات التي تعترض المستثمرين منها صعوبات التحويلات البنكية إلى جانب صعوبة تحويل العائدات المالية من المشاريع إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين المغتربين التي تؤدي إلى بعض الإحجام عن الاستثمار.

الشيباني: نشتاق لسورية

أمين عام جمعية الخبراء السياحيين العرب عبد الله الشيباني وهو إماراتي الجنسية، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن هذه هي الزيارة الأولى له إلى سورية، معتبراً أن الملتقى هو فرصة لكل عربي ليستغلها في حال كان موجوداً فيه كونه سيعكس صورة واقعية عن الاستثمارات في سورية، وسيوضح الصورة الحقيقية لمستقبل سورية الواعد والذي سيكون له محور اقتصادي رئيسي في قلب الوطن العربي، وخاصة أن سورية قادمة على حركة إعمار كبيرة وتطويراً كونها بلداً جريئاً وشجاعاً ويحب أن يواكب الجميع بقوة، بغض النظر عن الأحداث الأمنية التي وقعت مؤخراً، مشيراً إلى أن المستثمرين في الخارج ينظرون إلى سورية على أنها تضم فرصاً استثمارية كبيرة قادمة وواعدة، متطرقاً إلى القوانين والتشريعات التي صدرت في فترة ما قبل الحرب التي شجعت الكثير من الاستثمارات الخليجية والعربية حينها للتوجه إلى سورية، حيث قدم الكثير من المستثمرين الإماراتيين إلى سورية واستثمروا فيها واشتروا ممتلكات فيها.

وفي السياق، أشار الشيباني إلى أن معوقات الاستثمار قد تكون سياسية في الوقت الحالي واقتصادية من ناحية العقوبات المفروضة، متابعاً: «لكن الوطن العربي يشتاق إلى حضن سورية ليكون سوراً لها، ولكننا أمل بأن تنتهي العقوبات المفروضة عليها».

هيئة التخطيط: سورية ما بعد الحرب

من جهته أكد رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فادي الخليل أن الهيئة تعمل على التخطيط على مستوى الدولة وتتابع برنامج سورية ما بعد الحرب وتعمل على التنسيق بين مختلف الجهات العامة لتطوير مناخ الاستثمار لتحسين معدلات الاقتصاد الوطني.

جدير بالذكر أن الملتقى الذي حضره عدد من أعضاء مجلس الشعب، ومحافظ ريف دمشق والقنيطرة، وعدد من السفراء العرب والأجانب يختتم أعماله اليوم.

وضع حجر الأساس لمشروعين سياحيين في دمشق

رئيس الحكومة: المشروعان لسوريين قرروا حمل جزء من أعباء إعادة الإعمار

الوطن

وضع رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس حجر الأساس لمجمع (نيرفانا) وهو منشأة سياحية تجارية في منطقة الحجاز وسط دمشق، حيث تم توقيع عقد الاستثمار بين المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي وشركة الحجاز.

وتبلغ مساحة المنشأة ٥١٣٣ متراً مربعاً بواقع ١٢ طابقاً من مستوى خمس نجوم ومدة الاستثمار ٤٥ سنة بعائد مليار و٦٠٠ مليون ليرة أو ١٦ بالمئة من الإيرادات مع زيادة ٥ بالمئة كل ثلاث سنوات، ويؤمن بحدود ٢٠٠٠ فرصة عمل خلال مرحلة الإنجاز وبعد الدخول بالخدمة.

ووفق العقد تقدم المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي الأرض والباقي يقع على عاتق الشركة المستثمرة من دراسات وبناء وتنفيذ وتجهيز.

كما وضع المهندس عرنوس حجر الأساس لمشروع فندق (فيكتوريا) ويتألف من ٢٤ طابقاً ويضم ٢٧٤ غرفة و١٧٠٠ كرسي إطعام، ويؤمّن ٣٠٠ فرصة عمل، وفي تصريح للصحفيين أكد رئيس مجلس الوزراء أن وضع حجر الأساس للمشروعين بالتزامن مع ملتقى الاستثمار السياحي، مشيراً إلى أن مستثمري المشروعين مواطنون سوريون قرروا البقاء في البلد وحمل جزء من الأعباء في عملية إعادة الإعمار.

وقال المهندس عرنوس إن الاستثمار في المشروعات السياحية يشكل بنية أساسية للاقتصاد إلى جانب الصناعة والزراعة، لافتاً إلى الاهتمام بكل أنواع النشاطات الاستثمارية نتيجة الغنى التاريخي والحضاري لسورية ما يجعلها مقصداً للسياحة.

ودعا رئيس مجلس الوزراء المستثمرين إلى المبادرة لإقامة مشروعات استثمارية في جميع القطاعات في ظل القوانين والتسهيلات التي تقدمها الدولة للعملية الإنتاجية.

وزير السياحة محمد رامي مرتيني أكد أن هذين المشروعين يؤمنان أكثر من ٢٥٠ أو ٣٠٠ مليار ليرة سورية استثمارات و٧٠٠ فرصة عمل في مرحلة الافتتاح وآلاف فرص العمل في مرحلة الإشادة وبعد سنوات قليلة سيتم افتتاحها، ويتم التركيز على المستثمر الوطني الذي لم يترك وطنه والمؤمن بأبله والذي يضع المليارات في زمن البعض يروج للهروب والمغادرة.